

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

ISSN: 1112-9751

عنوان المقال:

تحليل محددات قرار توطين الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على ضوء المتغيرات
الإقتصادية المحلية والعالمية الراهنة
- دراسة قياسية خلال الفترة (1995-2015) -

أ. مرابط محمد / جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل

تحليل محددات قرار توطين الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على ضوء المتغيرات الإقتصادية المحلية والعالمية الراهنة

- دراسة قياسية خلال الفترة (1995-2015) -

أ. مرابط محمد

الملخص:

أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر مطلباً تسعى إليه الدول النامية عموماً والجزائر خصوصاً في سياق سعيها على تحقيق تنميتها، وهذا للدور الجوهري الذي يلعبه هذا النوع من الإستثمار وشركاته على المستوى العالمي في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة. ترتبط جاذبية أي بلد لاستثمارات الشركات الأجنبية بمستوى فاعلية مناخه الإستثماري، وهذا ما يبرر التباين الملحوظ بين البلدان، حيث أن الشركات العالمية شديدة الحساسية لكل متغيرات مناخ الإستثمار الإقتصادية والإجتماعية والقانونية والتنظيمية، لذلك من الخطأ أن تقتصر جهود تحسين مناخ الإستثمار على بعضها دون الأخرى، بل يجب أن تشملها جميعاً في إطار سياسة كلية تراعي متطلبات التنمية للبلد المضيف والشركات العالمية المستثمرة. وعليه، حاولنا في هذه الدراسة تحديد أهم محددات جذب وتوطين قرار الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1995-2015)، وذلك من خلال اختبار تأثير متغيرات: التضخم، سعر الصرف، النمو والإنتعاش الإقتصادي على الإستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق بناء نموذج قياسي لوغاريتمي. وقد تبين من خلاله أن جميع متغيرات النموذج ذات دلالة إحصائية وتوافق منطق النظرية الإقتصادية على هذا النوع من الإستثمار، غير أن متغير سعر الصرف يعد الأكثر تأثيراً عليه.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، النمو الإقتصادي، الإنتعاش الإقتصادي، الإستثمار الأجنبي المباشر، المناخ الإستثماري.

Abstract :

Foreign direct investment has become a requirement sought by developing countries, especially Algeria in its efforts to achieve development. This is because of the essential role played by this type of investment, and related companies on a global scale in light of current economic transformations. The attractiveness of foreign companies and their investments is highly connected to the country's investment climate effectiveness. This justifies the significant variation among countries, where international companies are highly sensitive economical, legal, regulatory, and social investment climate variables. So it is wrong to limit the efforts of improving the investment climate only to some and neglecting the others. These should be covered within the context of macroeconomic policy that takes into account both the development requirements of host countries, and foreign investing companies. This study tried to present the role of macroeconomic variables in attracting the foreign direct investment to Algeria during the period (1995-2015). This has been done through testing the effect of number of variables: inflation, exchange rate, growth and economic openness on foreign direct investment by building a logarithmic measuring model. The model showed that all variables are statistically significant and agree the logic of economic theory on this type of investment. Still, exchange remains the most effective variables .

Keywords: Inflation, Exchange rate, Economic growth, Economic openness, foreign direct investment, Investment climate.

مقدمة :

المستوى الإقتصادي والتغير الذي عرفه النهج الإقتصادي والانتقال من الإقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق. والانفتاح على الأسواق العالمية والذي نتج عنه ظهور استراتيجيات تنموية جديدة. وعليه، كان لابد من معرفة أهم المتغيرات التي تؤثر على قرار جذب وتوطين الإستثمار الأجنبي المباشر ويعتبر تحليلها عملا مهما يبرز لنا حساسية الإستثمار الأجنبي لمختلف هذه المتغيرات حتى يمكننا من معرفة مدى استجابة الإستثمار الأجنبي للظروف السائدة حاليا والمتوقعة مستقبلا لأخذ الإحتياطات اللازمة من أجل جذبه.

إشكالية الدراسة: مما لاشك فيه أن الركون الإقتصادي الذي تشهده العديد من دول العالم وما ترتب عليه من انخفاض في معدلات النمو وزيادة في معدلات البطالة قد أدى إلى زيادة التنافس على الإستثمار المباشر للشركات الأجنبية بين مختلف الدول، خاصة الدول النامية منها. وعليه، يمكن طرح التساؤل التالي:

ماهي أهم محددات الإستثمار الأجنبي المباشر التي جعلت الشركات الأجنبية تفضل بين البلدان؟.

ولتوضيح الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ماهي أهم محددات قرار توطین الإستثمار الأجنبي المباشر؟.
- ماهو واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟.
- إلى أي مدى يمكن بناء نموذج قياسي يبرز محددات قرار توطین الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: إعتدنا في معالجة التساؤلات المطروحة على مستوى إشكالية الدراسة على الفرضيات التالية:

- الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لا يرقى إلى المستوى المطلوب؛

يعتبر الإستثمار بشكل عام من أهم الركائز الأساسية للإقتصاد، إذ يمثل العنصر الأساسي لخلق المزيد من السلع والخدمات ومناصب الشغل وزيادة الطاقة الإنتاجية، بالإضافة إلى أنه يشكل جانبا مهما من الطلب الكلي. كما يعتبر من المتغيرات الحساسة والنشيطة وغير المستقرة، وعدم استقراره يؤدي إلى تقلبات في النشاط الإقتصادي ككل وفي مستويات الإستخدام الرشيد والأمثل للموارد المتاحة. ويلعب الإستثمار دورا هاما في نماذج النمو الإقتصادي، حيث يمثل مكونا جوهريا في الطلب الكلي. وبالتالي فإن للتقلبات في مستوى الإستثمار أثر على النشاط الإقتصادي وعلى النمو الإقتصادي في الأجل الطويل. كما أن استمرار تحقيق نمو اقتصادي على امتداد فترات طويلة يحتاج إلى تنفيذ إستثمارات قد تكون وطنية و/أو أجنبية. وبتحديد محددات الإستثمار يستطيع صانعي السياسات التحكم فيها بالإتجاه المرغوب لتحفيز النمو الإقتصادي والتنمية.

لقد برزت التدفقات الرأسمالية أثناء العقد الماضيين كأحد الظواهر الإقتصادية الجديدة في الأداء الإقتصادي للدول. ويمثل الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص أحد أهم أشكال التدفقات الرأسمالية التي احتلت مكانا كبيرا في التفسيرات النظرية، وهذا نتيجة للدور الهام الذي يلعبه في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات المعيشة، وخلق المزيد من فرص العمل وكذا تحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير خاصة في ظل تزايد حجم المديونية الخارجية للدول.

كما ارتبط تطور ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ الإستقلال إلى حد الآن بعاملين أساسيين، الأول يتمثل في التطورات والظروف التي شهدتها نظام العلاقات الإقتصادية الدولية والتي كان لها الإنعكاس البارز على تطور الإستثمار الأجنبي المباشر وزيادة وزنه في هيكل التمويل الدولي. أما العامل الثاني فقد ارتبط بالتوجهات التي اعتمدها الجزائر على

التاريخي والذي سمح بدراسة المتغيرات وتطوراتها في الماضي بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي يمكن من تحليل الأوضاع والعلاقات المختلفة بين المتغيرات المدروسة.

هيكل الدراسة: إنطلاقاً من طبيعة الدراسة، إرتأينا تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

- 1- محددات قرار توطین الإستثمار الأجنبي المباشر؛
- 2- واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- 3- دراسة قياسية لمحددات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1995-2015).

أولاً: الإطار النظري للدراسة

4- محددات قرار توطین الإستثمار الأجنبي المباشر
تختلف محددات الإستثمار الأجنبي حسب العينة التي تناولتها الدراسات التطبيقية. وعلى العموم تتفق معظم هذه الدراسات على المحددات التالية:

- 1-1- **حجم السوق:** يعتبر حجم السوق من العوامل الهامة والمحددة في قرار توطین الإستثمار المباشر للشركات الأجنبية. فكبر الحجم الحالي أو المتوقع يؤدي إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال مقارنة بالأسواق الصغيرة الحجم. ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق بشكل عام: استعمال الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الدخل، حجم السكان... الخ¹. لقد وصلت الدراسات العملية إلى أن زيادة حجم السوق يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين في الإقتصاد القومي وجذب المزيد من الإستثمارات المباشرة للشركات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات². ومن بين الدراسات التي تناولت أثر حجم السوق على تدفق الإستثمار المباشر للشركات الأجنبية، دراسات Bend- (2000)، Morisset

- ارتفاع معدل التضخم له تأثير سلبي على قرار توطین الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- ارتفاع سعر الصرف له تأثير إيجابي على قرار توطین الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- ارتفاع معدل النمو والإفتتاح الإقتصادي لهما تأثير إيجابي على قرار توطین الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أهمية وأهداف الدراسة: تكتسب أهمية هذا الموضوع في إدراك حقيقة أن بعض مؤشرات الإقتصادية الكلية في الدول النامية عامة والجزائر خاصة المحرك والعامل الأساسي الذي يعمل على توطین قرار الإستثمار الأجنبي المباشر للشركات الأجنبية. وتقوم هذه الأخيرة باستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية وزيادة على ذلك. فهو يتميز بقدرة على نقل التكنولوجيا والتقنية المتطورة للدول المضيفة، وما يصاحب ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية وإكسابها مهارات الإنتاج والتسويق والإدارة المتقدمة، وهذا ما يزيد من فرص التشغيل ورفع إنتاجية الأفراد والمؤسسات وبالتالي تحسن الأداء الإقتصادي.

حدود الدراسة: تخص هذه الدراسة واقع دولة مغربية (الجزائر) بالتركيز على الإستثمار الأجنبي المباشر وبعض مؤشرات الإقتصاد الكلي والتي نحصرها في: معدل التضخم، وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، ومعدل النمو والإفتتاح الإقتصادي. ولقد تم تحديد فترة الدراسة على مدى واحد وعشرين سنة (1995-2015) نظراً لارتفاع تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في فترة التسعينيات، وبداية دخول القطاع الخاص المحلي والأجنبي في مشاريع الإستثمار وصدور قوانين الإستثمار الفعلية في الجزائر.

منهج وأدوات الدراسة: من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة ونظراً لطبيعة الموضوع ظهر لنا جلياً أن المنهج المناسب للدراسة هو المنهج الوصفي حيث قمنا بعرض مختلف المحددات المفسرة لقرار توطین الإستثمار الأجنبي المباشر، كما استخدمنا المنهج

إلى أنه في الإقتصادات الأقل نمواً هناك علاقة إيجابية بين البنية التحتية وتدفق الإستثمارات الأجنبية في حين كان هناك تأثير ضئيل في الإقتصادات المتقدمة⁶. دراسة (Wheeler&Mody 1992) وشملت 42 بلد خلال الفترة (1982-1988)، وتوصلت إلى الأثر المهم والإيجابي لتوفر البنية المناسبة في جذب الإستثمار المباشر للشركات الأجنبية⁷.

1-3- السياسات على مستوى الإقتصاد الكلي: إن وجود سياسات إقتصادية كلية مرحة بالإستثمار وتمتع بالإستقرار والثبات من العناصر الأساسية التي تشجع على قيام الإستثمارات المباشرة للشركات الأجنبية، لأنها تعطي إشارة سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي. ويتم الوصول إلى هذه السياسات من خلال تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي. فتشجع عمليات الخصخصة متممة لبرامج الإصلاح الإقتصادي في الدول المضيفة مما يشجع على الإستثمارات المباشرة للشركات الأجنبية، إذ تعتبر بلدان أوروبا الوسطى أكثر البلدان تنفيذاً لبرامج الخصخصة، حيث وصلت دراسة (Lansbury&all 1996) إلى تمرکز معظم الإستثمارات الأجنبية في القطاع الخاص⁸. كما تعتبر الشفافية (وجود معلومات واضحة) من المحددات التي تحفز على قيام الإستثمارات الأجنبية، حيث وصلت دراسة (Ancharaz 2000) إلى العلاقة الموجبة بين الشفافية وتدفق الإستثمارات الأجنبية⁹.

(Nabende 2002), Fedderke&Romm (2006) التي أقيمت على إفريقيا³. ودراسات (Kravis&Lipse 1980), (2001) Chakrabarti التي توصلت كلها إلى أن كبر حجم السوق يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي زيادة في تدفق الإستثمار المباشر للشركات الأجنبية⁴.

1-2- توفر البنية الأساسية: يعتبر توفر بنية أساسية مناسبة من أهم المحددات الرئيسية التي تجذب الإستثمارات المباشرة للشركات الأجنبية إلى الدول المضيفة، فجودة البنية التحتية للبلد المضيف تقلل من تكاليف التوزيع والنقل ومن تكاليف الإنتاج⁵. فخطوط النقل الحديثة بأنواعها المختلفة تسهل من عملية الوصول داخل الدولة المضيفة وكذلك العالم الخارجي، كما أن وجود وسائل اتصال ذات كفاءة عالية تمكن من سهولة وسرعة الإتصال بين فروع الشركة المتعددة الجنسية والمركز الرئيسي في الدولة الأم، فضلاً عن أنها تسهل من عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمركز. ومن بين الدراسات الحديثة لأثر البنية التحتية على تدفق الإستثمارات المباشرة للشركات الأجنبية، دراسة (Demekas & all 2007) التي تتضمن مؤشراً لإصلاح البنية التحتية من البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD)، حيث يعكس هذا المؤشر حالة تنظيم البنية التحتية، ووصلوا

جدول رقم (1): البلدان العشرة التي حققت أكبر تحسن في ثلاث أو أكثر من مجالات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2015/2014.

الإصلاحات التي تجعل ممارسة الأعمال أكثر سهولة										الترتيب
تسوية	إنفاذ	التجارة	دفع	حماية	الحصول	تسجيل	توصيل	استخراج	بدء	
حالات الإعسار	العقود	عبر الحدود	الضرائب	المستثمر	على الإنتمان	الملكية	الكهرباء	تراخيص البناء	النشاط التجاري	
			✓		✓		✓			كوستاريكا
					✓		✓		✓	أوغندا
					✓	✓	✓		✓	كينيا
✓	✓		✓		✓		✓			قبرص

✓	✓	✓	موريتانيا
✓	✓	✓	اوزباكستان
✓	✓	✓	كازاخستان
✓	✓	✓	جمايكا
✓	✓	✓	السنيغال
✓	✓	✓	البنين

Source : Doing Business 2016, Understanding regulations for small and medium-size enterprise, 11th edition, a world bank group corporate flagship, p 37.

الأجنبية¹⁰. بالإضافة إلى دراسة Edwards (1998) التي استعمل فيها مؤشرين: مؤشر عدم الإستقرار السياسي (يقيس احتمال تغير الحكومة) ووصل إلى أثره الكبير على الإستثمار المباشر للشركات الأجنبية، ومؤشر العنف السياسي(الإغتيالات السياسية، أعمال الشغب العنيفة، الإضرابات) ووصل إلى أثره الضئيل على قيام الإستثمارات المباشرة للشركات الأجنبية¹¹.

1-5- توفر الموارد، كفاءة وتكلفة العمالة: تلعب الموارد الطبيعية دورا هاما في جذب الإستثمارات الأجنبية، فوفرة الموارد الطبيعية في البلد المضيف يقلل من تكاليف الإنتاج. فقد توصل Lim (1983) في دراسته لعينة مكونة من 27 دولة أن وفرة الموارد الطبيعية تعد محددًا إيجابيًا وقويًا للإستثمار المباشر للشركات الأجنبية¹². كما تعد كفاءة اليد العاملة وتكلفتها عامل محفز للإستثمار المباشر للشركات الأجنبية، لذلك تسعى الشركات المتعددة الجنسية على إنشاء مصنعها في البلدان ذات أجور عمالة منخفضة، ومن بين الدراسات التي تناولت أثر تكلفة العمالة على جذب الإستثمارات دراسة Ana Mar (1997) التي وصلت إلى أن انخفاض تكاليف العمالة يعد عاملا محفزا على قيام الإستثمار المباشر للشركات الأجنبية¹³.

1-6- الإطار القانوني والتشريعي: إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الإستثمار المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على إتجاهات الإستثمارات

يظهر الجدول رقم (1) الصادر عن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، أفضل عشر بلدان متصدرة للإصلاحات، والتي يجري ترتيبها على أساس عدد وأثر الإصلاحات التي جرى اعتمادها، حيث يختار التقرير البلدان التي قامت بإصلاحات في ثلاث أو أكثر من الموضوعات التي يتناولها . وثانيا، يقوم بترتيبها على أساس ارتفاع ترتيبها على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال مقارنة بالعام الماضي. وكلما ارتفع مقدار التحسن في ترتيب بلد ما كلما ازداد ترتيبه كبلد إصلاحيا، وكما هو واضح من الجدول تصدر كوستاريكا للإصلاحات في الفترة (2014-2015)، مع العلم أنه خلال الفترة (2013-2014) احتلت المرتبة الثالثة مما يدل على سعيها على تحسين المناخ الإستثماري.

1-4- الإستقرار السياسي: يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث أن وجود نظام سياسي مستقر يقوم على الحرية وكفالة حقوق الإنسان وبنال رضا واستحسان عدد كبير من مواطني ذلك البلد يعتبر متطلبا أساسيا لجذب الإستثمار، لأن المستثمر الأجنبي لا يأتي للإستثمار في أي بلد إلا بعد أن يطمئن للنظام السياسي القائم وإمكانية استقرار ذلك النظام، فلا نتوقع أن يقوم مستثمر بإنشاء مشروعات في بلد تسوده الانقلابات وتغير فيه الحكومة بصورة سريعة. فدراسة Shnieder & Frey (1985) التي أقيمت على 54 بلد من البلدان النامية توصلت إلى العلاقة السالبة بين عدم الإستقرار السياسي والإستثمار المباشر للشركات

تطرد الإستثمارات الأجنبية، فدراسة كل من (Laree & Guisinger 1995)،

Wei(2000) تؤكد على العلاقة السالبة بين الضرائب والإستثمار المباشر للشركات الأجنبية¹⁶.

- **الحوافز التمويلية:** تتمثل في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، ومشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الإستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة...إلخ.

- **الحوافز الأخرى:** تشمل ضمان المعاملة في مجال الصرف الأجنبي مثل ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، وتشمل أيضا تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل: تنفيذ وإدارة المشروعات، توفير المواد الخام، المساعدة في التدريب...إلخ.

ثانيا: الجانب التطبيقي

2- واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1-2- **تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر:** يمكن توضيح تطور تدفقات الإستثمار المباشر الوارد للشركات الأجنبية إلى الجزائر خلال الفترة (1995-2015) من خلال الشكل البياني رقم (1).

الأجنبية، ولكي يكون هذا الإطار جاذب للإستثمار يجب توفر مايلي¹⁴:

- وجود قانون موحد للإستثمار يتسم بالوضوح والإستقرارية والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى.

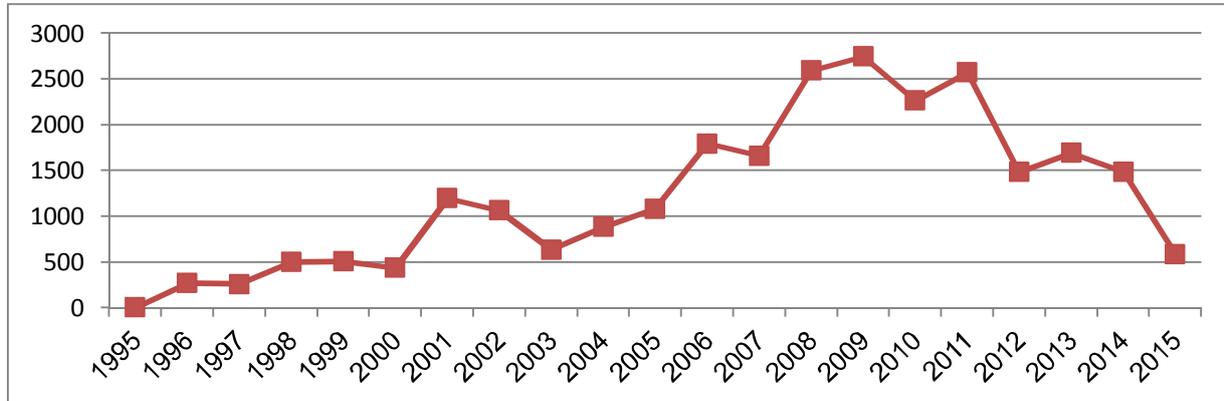
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل: المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية، وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج.

- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

7-1- **نظام الحوافز:** ويتمثل في مجموعة من الإجراءات والترتيبات ذات قيم إقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لإغراء الشركات على الإستثمار أو توجيه الإستثمارات إلى قطاعات محددة¹⁵، وتتمثل هذه الحوافز في:

- **الحوافز المالية:** وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها: الإعفاءات الضريبية المؤقتة، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى...إلخ. فزيادة معدلات الضريبة

شكل رقم (1): تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1995-2015) (مليون دولار)



Source: – UNCTAD, world investment report 2016, 2013, 2004, 2000

الإرتفاع حتى سنة 2006 مسجلا تدفق يقدر بـ 1795 مليون دولار بسبب تحسن الأوضاع الإقتصادية في البلاد ومحاربة الإرهاب وفق مبادئ الخطة التي جاء بها رئيس الجمهورية المتمثلة في المصالحة الوطنية بالإضافة إلى تعديل القوانين الخاصة بالإستثمار الأجنبي. وفي سنة 2007 تراجع بـ 7.24%، ويرتفع مرة أخرى سنة 2008 إلى ما قيمته 2593 مليون دولار وذلك لأن الجزائر بسبب محدودية اندماج نظامها المالي في النظام العالمي لم تتأثر بتداعيات الأزمة. ليعرف سنة 2010 تراجعاً نتيجة انخفاض الإستثمار الوارد عالمياً. بعد ذلك شهد تقلبات سنتي 2011 و 2012 نتيجة الأزمة الإقتصادية وكذا الفشل في تحسين جاذبية الإستثمار ورداءة مناخ الأعمال ليستمر حتى سنة 2015 مسجلة تدفق بـ 587 مليون دولار. وحسب الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) فقد توزعت مشاريع الإستثمار سواء كانت محلية أو أجنبية أو عن طريق شراكة حسب الجدول رقم (2).

جدول رقم (2): مشاريع الإستثمار المصرح بها في الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار خلال (2002-2015)

النسبة (%)	المبلغ (مليون دينار)	النسبة (%)	عدد المشاريع	المشاريع
79	9100521	99	59563	الإستثمار المحلي
21	2471691	1	676	الإستثمار الأجنبي
100	6933611	100	47593	المجموع

Source : www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-5investissement-2002-201

98% من إجمالي الصادرات و36% من الناتج المحلي الإجمالي الخام و76% من الموارد الجبائية¹⁷. كما يتطلب هذا القطاع رؤوس أموال ضخمة في عمليات الإستكشاف، وارتفاع عامل المخاطرة المالية المرتبطة بعمليات التنقيب والحفر، ولهذا فتحت الجزائر هذا المصدر المهم للشراكة الأجنبية¹⁸. ولتفعيل تصدير البترول قامت سوناطراك بإبرام عقود شراكة منها:

1 - الشراكة بين سوناطراك والشركتين الإسبانيتين (REPSOL YPF/GAZ NATURAL) الذي تم توقيعه في 1 ديسمبر 2004؛

من خلال الشكل البياني رقم (1) نلاحظ أن تغيراته تكاد تتطابق مع نظيرتها الخاصة بالتدفقات العالمية للإستثمار، حيث اتسمت فترة التسعينات بالتقلب وبقي ضعيفا رغم الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الجزائر مع صندوق النقد الدولي في تلك الفترة، حيث قدر حجم التدفق لسنة 1995 بحوالي 5 ملايين دولار. لتعرف بعد ذلك تقلبات حتى سنة 2000 مسجلة مستوى قدره 438 مليون دولار. بلغ مستوى الإستثمار الوارد سنة 2001 ذروته بمبلغ يقدر بـ 1196 مليون دولار، وهذا راجع إلى الإجراءات التحفيزية التي قدمتها الدولة لفائدة المستثمرين والضمانات المقدمة وفق قانون الإستثمار 03-01، بالإضافة إلى التحسن النسبي في المناخ الإقتصادي. لينخفض سنتي 2002 و 2003 مسجلا تدفق يقدر بـ 1065 مليون دولار و634 مليون دولار على التوالي، وذلك يعزى إلى الركود الإقتصادي الذي أصاب العالم في تلك الفترة. ليشهد سنة 2004 ارتفاعا بنسبة 39.11% واستمر في

نلاحظ أن قيمة الإستثمارات الأجنبية المصرح بها لدى الوكالة قد بلغت 676 مشروع أي ما يمثل نسبة 1% من مجموع المشاريع وبمبلغ يقدر بـ 2471691 مليون دينار، وهي قليلة مقارنة مع حجم مشاريع الإستثمار المحلي والمقدرة بمبلغ 9100521 مليون دينار.

2-2- التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أ - قطاع المحروقات: يحتل هذا القطاع مكانة هامة بالنسبة للإقتصاد الجزائري، حيث يمثل أكثر من

7 - الشراكة مع الشركة الأمريكية ARCO التي أصبحت مملوكة الآن من قبل شركة BP.

وعليه أصبحت الجزائر مؤخرا من أكبر الدول استقطابا للإستثمار المباشر للشركات الأجنبية في مجال المحروقات، حيث يسيطر الإستثمار فيه على هيكل الإستثمار الأجنبي. وترجع جاذبية قطاع المحروقات إلى التعديلات الهامة التي طرأت على قوانين الإستثمار في مجال المحروقات والمحفزة له، نذكر منها:

- إمكانية دخول الإستثمار الأجنبي في الحقول التي تم إستغلالها، مقابل تسديد حق الدخول؛
 - تبسيط إجراءات إعتقاد الشركات الأجنبية للإستكشاف؛
 - اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة الإختلاف
- ب - القطاعات الأخرى: يمكن توضيح أهم القطاعات الجاذبة للإستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات من خلال بيانات الجدول رقم (3).

جدول رقم (3): التوزيع القطاعي لإستثمارات الأجنبية المصرح بها خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2002-2015)

النسبة (%)	المبلغ (مليون دينار)	النسبة (%)	عدد المشاريع	القطاع
0.13	3117	1.48	10	الزراعة
4.01	98996	17.90	121	البناء والأشغال العمومية
68.03	1681400	57.10	386	الصناعة
0.55	13573	0.89	6	الصحة
0.53	13172	3.11	21	النقل
17.02	420657	1.63	11	السياحة
6.12	151335	17.75	120	الخدمات
3.62	89441	0.15	1	الإتصالات
100	247691	100	676	المجموع

Source : www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2012

2 - مشروع (MED GAZ) عبارة عن شراكة بين سوناطراك بحصة 36%، CEPSA بحصة 20%، ENDESSA بحصة 20%، و GDF بحصة 20% لكليهما؛

3 - مشروع (GALSI) يمثل شراكة بين سوناطراك بحصة 36%، ENEL بحصة 18%، E.O.S ENERGIA بحصة 13.5%، SFIRS بحصة 9%، و PROGMSA بحصة 5% بحصة تقدر بـ 5%؛

4 - الشراكة بين سوناطراك والشركة الأمريكية ANDARRKO في سنة 1999 في مجال التنقيب¹⁹؛

5 - الشراكة بين سوناطراك والشركة الكندية TALISMAN؛

6 - الشراكة بين سوناطراك والشركة الإيرلندية TULLOWEIL، بالإضافة إلى الشراكة مع الشركة اليابانية TEIKOKU OIL؛

إلا 1.48% و 0.89% من إجمالي المشاريع. بينما قطاعي السياحة والإتصال فقد قدرت حصتهم من إجمالي المشاريع بـ 1.63% و 0.15% على التوالي.

2-3- التوزيع الجغرافي للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

يمكن توضيح أهم المستثمرين الأجانب في الجزائر من خلال الجدول رقم (4).

جدول رقم (4): التوزيع الجغرافي لإستثمارات الشركات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2002-2015)

المبلغ (مليون دينار)	عدد المشاريع	الأقاليم
898192	377	أوروبا
563346	274	الإتحاد الأوروبي
119506	68	آسيا
65636	16	أمريكا
1267592	200	الدول العربية
27799	1	إفريقيا
2974	1	أستراليا
89992	13	مشاريع متعددة الجنسية
2471691	676	المجموع

Source : <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2012>

واليابان من أهم المستثمرين. وتأتي أمريكا في المرتبة الرابعة بـ 16 مشاريع. بينما الإستثمارات المتدفقة من إفريقيا، أستراليا وكذا المشاريع متعددة الجنسية فاحتلت المراتب الأخيرة بالمبالغ 27799، 2974، 89992 مليون دينار على التوالي.

2-4- تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

سنعتمد في تقييمنا لمناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على بعض المؤشرات نوجزها في الجدول رقم (5).

من خلال الجدول رقم (3) يتبين أن قطاع الصناعة استحوذ على معظم الإستثمارات الأجنبية. حيث مثل ما نسبته 57.10% من إجمالي المشاريع والمقدرة بـ 386 مشروع وبقيمة 1681400 مليون دولار. يليه قطاعات البناء والأشغال العمومية، الخدمات والنقل. بنسب 17.90%، 17.75%، 3.11% على التوالي. في حين بقيت القطاعات الأخرى مهمشة بالرغم من أهميتها فالإقتصاد الوطني. فلم يسجل قطاعي الزراعة والصحة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) تعدد مصادر المشروعات الإستثمارية. وتأتي الدول العربية في المرتبة الأولى بمبلغ 1267592 مليون دينار. إذ تعتبر مصر، المملكة العربية السعودية، الكويت من أهم المستثمرين العرب في الجزائر. في حيث تحتل الإستثمارات المتدفقة من أوروبا المرتبة الثانية بمبلغ يقدر بـ 898192 مليون دينار. وهذا يعود إلى إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الذي أدى إلى زيادة الإستثمارات الأوروبية. تليها الإستثمارات المتدفقة من آسيا بـ 68 مشروع ما يعادل 119506 مليون دينار، وتعتبر الصين

جدول (5): مكانة الجزائر ضمن مؤشرات المناخ الإستثماري في الجزائر حسب التقارير الدولية لسنتي 2014-2015

السنة	المؤشر	مؤشر التنافسية	مؤشر التنمية البشرية	مؤشر الحرية الاقتصادية	مؤشر الشفافية	مؤشر العولمة (KOF)	مؤشر بيئة أداء الأعمال
2014	المرتبة	79	93	153	100	117	153
2015		87	83	154	88	117	154
2014	القيمة	4.08	0.717	50.8	36	49.33	50.32
2015		3.97	0.736	50.1	36	49.36	50.69

Source: – Klaus Shwab, The global competitiveness report 201 2015/2014.5/2016

– UNDP, Human development report 2015, 2014.

– www.Heritage.org/index/explore

– Transparency international, Corruption perception index 2015, 2014.

– Kof, Index of globalization 2015, 2014

Des réglementations intelligentes pour les petites et moyennes entreprises, 10e Edition, La Banque Mondiale, p3. 2014,15– Doing Business 20

سنة 2000 و 0.562 سنة 1990 واحتلت بذلك المرتبة 93 عالميا وصنفت في المجموعة الثانية التي تخص التنمية المرتفعة، ويرجع هذا الإرتفاع في المؤشر إلى التحسن في المستوى المعيشي، طول العمر ومتوسط سنوات الدراسة، مع العلم أن المرتبة الأولى عادت إلى النرويج (0.955) والمرتبة الأخيرة عادت إلى النيجر (0.304).

✓ سجل مؤشر التنمية البشرية حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2015 قيمة 0.736 مقابل 0.717 سنة 2014 احتلت بذلك المرتبة 83 عالميا وصنفت في المجموعة الثانية التي تخص التنمية المرتفعة، ويرجع هذا الإرتفاع في المؤشر إلى التحسن في المستوى المعيشي، طول العمر ومتوسط سنوات الدراسة، مع العلم أن المرتبة الأولى عادت إلى النرويج (0.944) والمرتبة الأخيرة عادت إلى النيجر (0.348).

✓ أظهر تقرير الحرية الاقتصادية السنوي لسنة 2015 احتلال الجزائر للمرتبة 154 بقيمة 50.1

✓ حلت الجزائر في المرتبة 87 بالنسبة لمؤشر التنافسية العالمي بقيمة 3.97 لعام 2015. مع العلم أنها احتلت المرتبة 79 وبقيمة 4.08 سنة 2014. ويعود ذلك إلى التحسن في العوامل المكونة للمؤشر إذ سجلت مجموعة (Efficiency enhancers) قيمة 3.44 سنة 2015 مقارنة بـ 3.34 سنة 2014. بينما سجلت مجموعة (Innivation and sophistication factors) قيمة 3.02 سنة 2015 مقارنة بـ 2.91 سنة 2014. في حين سجلت مجموعة (Basic requirements) قيمة 4.37 سنة 2015 مقارنة بـ 4.64 سنة 2014.

✓ سجل مؤشر التنمية البشرية حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 قيمة 0.713 مقابل 0.625

* تتمثل في: التعليم والتدريب. كفاءة السوق. كفاءة اليد العاملة.

تطور السوق المالي، الجاهزية التكنولوجية، حجم السوق.

** نجاعة الأعمال، الابتكار.

*** وضع المؤسسات، البنية التحتية، بيئة الإقتصاد الكلي، الصحة.

التي طفت إلى السطح وعلى رأسها قضية "سوناطراك 2".

✓ حسب تقرير العولمة لسنة 2015 تعتبر الجزائر بعيدة عن مصاف البلدان الأكثر إندماجا في العولمة بكل جوانبها الاجتماعية والسياسية والإقتصادية. فقد احتلت المرتبة 117 عالميا من بين 207 بلد وبقيمة 49.36 وهي نفس المرتبة لسنة 2014. ويعود هذا الثبات إلى التحسن الطفيف التي شهدته مؤشرات العولمة الإقتصادية. الاجتماعية. السياسية بتسجيلها 40.49، 35.21، 82.04 نقطة سنة 2015 مقارنة بـ 39.72، 34.95، 83.66 نقطة سنة 2014.

✓ احتلت الجزائر حسب تقرير بيئة أداء الأعمال لسنة 2015 المرتبة 154 مقارنة بتقرير سنة 2014 التي احتلت فيه المرتبة 153 عالميا. ويعود هذا التراجع إلى التغير الذي شهدته مؤشرات بيئة أداء الأعمال كما هو موضح في الجدول رقم (6).

جدول رقم (6): ترتيب إصلاحات بيئة الأعمال في الجزائر وفق تقرير سنة 2014 و 2015

الإصلاحات التي تجعل ممارسة الأعمال أكثر سهولة										
التقرير	بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	توصيل الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على الإئتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	نسوية حالات الإعسار
2014	155	137	161	172	152	79	165	128	125	60
2015	156	138	165	172	129	82	170	129	126	62

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2015. السنة الثلاثون، العدد الفصلي الرابع، الكويت، أكتوبر-ديسمبر 2015، ص: 9-19

إقتصادي قياسي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لمعرفة تأثير المتغيرات الإقتصادية الكلية عليه وذلك خلال الفترة (1995-2015).

3-1-التحديد والتعريف بنموذج الدراسة: صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها. وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي

مقارنة بسنة 2014 باحتلالها المرتبة 153 بقيمة 50.8. ويرجع هذا التراجع حسب التقرير إلى أن ربع الإنتاج الوطني من المواد البترولية يهرب عبر الحدود، والعبء الضريبي يمثل 10% من الناتج المحلي الخام. وإنفاق الحكومة 40% من الناتج المحلي الخام، وإنشاء مؤسسة يتطلب 10 إجراءات إلى جانب اشتراط وجود رأسمال أدنى، ومعدل التعريفية الجمركية يبلغ 12.1%. كما أن البورصة تبقى متخلفة بحيث لا يمثل رأسمال مؤسساتها 1% من الناتج المحلي الخام.

✓ صنف تقرير منظمة الشفافية الدولية الجزائر في المرتبة 88 من بين 177 دولة شملها التقرير لسنة 2015 وبقيمة 36 نقطة من مقياس 100 للفساد في العالم، في حين احتلت المرتبة 100 سنة 2014 وبقيمة 36 نقطة وبذلك انتقلت من المرتبة 100 إلى المرتبة 88 عالميا. وأوردت المنظمة أن الجزائر بحاجة ماسة إلى الشفافية في تعاملات القطاع العمومي. وبات واضحا تأثير فضائح الفساد

3- دراسة قياسية لمحددات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

شهدت الجزائر زيادة ملحوظة في حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما أدى بالعديد من الإقتصاديين والمختصين في القياس بتفسير الظواهر القائمة. وعليه، سنحاول في هذا المحور بناء نموذج

استخدمنا الصيغة الرياضية اللوغارتمية بناء على الدراسات السابقة، والتي تأخذ الشكل التالي:

$$\begin{aligned} \ln FDI_i = & \ln \alpha_0 + \alpha_1 \ln GDP_i \\ & + \alpha_2 \ln EXCH_i \\ & + \alpha_3 \ln INFL_i + \alpha_4 \ln OP_i \\ & + \ln U_i \end{aligned}$$

$\ln \alpha_0$: يمثل الحد الثابت؛

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$: معاملات النموذج وتمثل مرونة تغير تدفقات الإستثمار المباشر للشركات الأجنبية بالنسبة إلى المتغيرات المستقلة؛

$\ln U_i$: متغير عشوائي يشمل: أخطاء القياس، العوامل الأخرى التي لم يتضمنها النموذج، عوامل عشوائية قد تحدث أو لا تحدث.

تشرط نماذج الإنحدار المتعدد أن يبني النموذج على أساس فرضيات معينة تدعى بشروط GAUSSE MARKOV، ونذكرها في ما يأتي:

- المتغير التابع هو دالة خطية في المتغيرات المستقلة؛

- يخضع الخطأ العشوائي للتوزيع الطبيعي أي:

$$U_i \sim N(0, \delta^2)$$

$$E(U_i) = 0$$

$$Var(U_i) = E(U_i^2) = \sigma^2$$

$$Cov(U_i, X_{ij}) = 0$$

$$E(U_i, X_i) = 0$$

$$E(X_i, X_t) = 0$$

3-3- تقدير النموذج القياسي: تم تقدير النموذج القياسي باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية، ويتم ذلك بالإستعانة بالبرنامج

يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه.

أ- المتغير التابع: يرمز له بالرمز (FDI)، ويمثل صافي تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر (مليون دولار بالأسعار الجارية من تقارير البنك الدولي).

ب- المتغيرات المفردة أو المستقلة: وتمثل في:

- حجم الناتج المحلي الإجمالي: ويرمز له بالرمز (GDP) ويعبر عن النمو الإقتصادي في الجزائر (مليون دولار بالأسعار الجارية من تقارير البنك الدولي).

- سعر الصرف الحقيقي: ويرمز له بالرمز (EXCH) وهو المعدل المتوسط لأسعار الصرف بالدولار الأمريكي والذي يعبر على التوازن الخارجي للدولة، وهذا لتعامل الإقتصاد الوطني بالعملة الأمريكية بسبب العائدات البترولية (تقارير بنك الجزائر).

- معدل التضخم: ويرمز له بالرمز (INFL) ويعبر عن التوازن الداخلي (مقدر بالنسبة المئوية من تقارير الديوان الوطني للإحصائيات).

- الإنفتاح الإقتصادي: ويرمز له بالرمز (OP) ويقاس بنسبة هيكل التجارة الخارجية (الصادرات+الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي) مقدر بالنسبة المئوية، من إعداد الطالب بناء على تقارير بنك الجزائر والبنك الدولي).

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي، وبعد تجميع البيانات الخاصة بالمتغيرات، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، إذ يعد من أولى وأهم مراحل بناء النموذج القياسي وشكل الدالة هو كما يلي:

$$FDI = f(GDP, EXCH, INFL, OP)$$

3-2- الصيغة الرياضية للنموذج: سيتم استخدام أسلوب الإنحدار المتعدد في تقدير النموذج القياسي الخاص بتدفق الإستثمار المباشر للشركات الأجنبية، ولقد

الإحصائي (Eviews9). كما أن الإختبارات ستكون عند مستوى معنوية 5%.
 ✓ الإحصاء الوصفي: في البداية لابد من القيام بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات التفسيرية الممثلة في نموذج وعينة الدراسة.
 4-3- تقدير النموذج وعرض النتائج

الجدول رقم (7): الإحصاء الوصفي للمتغيرات التفسيرية (Descriptive Statistic)

variables	Mean	Median	Std.Dev	Max	Min	Kurtosis	Skewness
LnFDI	7.634	5.987	3.52	13.83	-6.7	7.510	-2.237
LnGDP	2.367	1.333	1.615	9.08	0.34	15.523	7.697
LnEXCH	11.232	12.943	1.414	16.68	7.79	4.306	-1.359
LnINFL	11.202	14.672	2.356	20.36	18.0	5.439	0.885
LnOP	7.566	8.786	2.698	10.18	0.00	9.47	-3.713

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج مخرجات برنامج Eviews9

✓ الإرتباط بين المتغيرات التفسيرية: يسمح إختبار فحص مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات التفسيرية بتحديد أزواج الإرتباط الممكنة بين هذه المتغيرات، وبالتالي التأكد من خلو النموذج

من أهم المشاكل التي يمكن ان تحدث عند تقدير نموذج بيانات البانل، وبعد الإعتماد على برنامج Eviews9 تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (8): مصفوفة الإرتباط بين متغيرات النموذج (Correlations)

	LnFDI	LnGDP	LnEXCH	LnINFL	LnOP
LnFDI	1.000	-	-	-	-
LnGDP	0.884	1.000	-	-	-
LnEXCH	0.621	0.431	1.000	-	-
LnINFL	-0.759	-0.212	-0.562	1.000	-
LnOP	0.737	0.526	0.322	-0.482	1.000

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج مخرجات برنامج Eviews9

كما نلاحظ وجود علاقة متوسطة لمتغير (LnEXCH) والمتغير التابع (LnFDI) وهي طردية، حيث قدرت القدرة التفسيرية للمتغير بـ 62.1%.

يتبين من خلال الجدول رقم (8) النتائج التالية:

- وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين المتغيرين المستقلين (LnGDP) و (LnOP) والمتغير التابع (LnFDI). وقد قدرت القدرة التفسيرية لهذا المتغير بـ 88.4% و 73.7% على التوالي.

الزمنية والمقطعية وذلك من خلال الإعتماد على مختلف الإختبارات الأكثر شيوعا واستخداما (**Augmented Dickey-Fuller ADF**) (**Phillips & Perron PP**)، وتوصلنا إلى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

- وجود علاقة ارتباط سالبة قوية بين متغير التضخم (**LnINFL**) والمتغير التابع (**LnFDI**)، وقدرت القدرة التفسيرية لمتغير المسافة بحوالي 75.9%.

✓ **Unit Root** إستقرارية السلسلة الزمنية (**Test**): لا بد من إجراء إختبار استقرارية السلاسل

الجدول رقم (9): نتائج إختبارات جذر الوحدة (**Unit Root Test**)

1st Difference I(1)	Level I(0)	Test	Variables
-	11.614 (0.000)*	ADF	LnFDI
-	21.223 (0.000)*	PP	
-	27.453 (0.000)*	ADF	LnGDP
-	17.176 (0.0001)*	PP	
-	8.889 (0.000)*	ADF	LnEXCH
-	7.372 (0.000)*	PP	
67.246 (0.000)*	32.645 (0.853)	ADF	LnINFL
62.113(0.000)*	50.927 (0.372)	PP	
-	76.571 (0.0021)*	ADF	LnOP
-	82.435 (0.000)*	PP	

- القيم بين قوسين تشير معنوية متغيرات الدراسة *متغيرات لها مستوى دلالة عند 1%

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج مخرجات برنامج **EvIEWS9**

✓ **دراسة علاقات التكامل المتزامن** (**Cointegration Test**): بعد إختبارات الإستقرارية ووجود بعض المتغيرات غير المستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة والتي تنمو بنفس وتيرة الإتجاه على المدى الطويل، والذي يقودنا إلى القيام بإختبارات التكامل المتزامن بين هذه المتغيرات باستعمال إختبار **Pedroni** والنتائج كما يلي:

نلاحظ من الجدول السابق غياب جذور الوحدة على مستوى المتغيرات المدروسة والمتمثلة في: صافي الإستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، مما يدل على استقرار هذه المتغيرات عند المستوى (**level**)، أما المتغيرات المتفاضلة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 1% فقد أثبتت النتائج وجود متغير واحد هو التضخم.

الجدول رقم (10): اختبار علاقات التكامل المترامن لـ Pedroni

الإحتمال	الإحصائية المرجحة Weighted	الإحصائية	داخل الفرديات (com.AR)
0.1459	0.662	-1.214	إحصائية V
0.000	-2.586	-2.217	إحصائية RHO
0.0001	-4.642	-8.343	إحصائية PP
0.003	-4.971	-8.899	إحصائية ADF
الإحتمال	الإحصائية	بين الفرديات (Indiv.Ar)	
0.0365	-3.465	إحصائية RHO	
0.000	-2.198	إحصائية PP	
0.000	-5.156	إحصائية ADF	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج مخرجات برنامج Eviews9

الأولى وبالتسالي قبول الفرضية العدمية لإحدى الإحصائيات السبعة لـ Pedroni.

3-5- تحليل الإنحدار المتعدد لنموذج الإستثمار الأجنبي المباشر الجزائري:

بعد إدخال البيانات في برنامج (Eviews9) ظهرت لنا نتائج تقدير النموذج الخطي اللوغاريتمي، والجدول رقم (11) يوضح نتائج تحليل الإنحدار المتعدد.

تشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه إلى غياب علاقات التكامل المترامن بين المتغيرات المدروسة المتفاضلة من نفس الدرجة، وهذا ما نلاحظه من خلال إحصائية V، RHO، PP، ADF والتي تبين رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية وبالتالي عدم وجود علاقات تكامل مترامن داخل فرديات السلة (com.AR). كما تبين أيضا إحصائية المجموعة RHO، PP، ADF عدم وجود علاقات مترامن بين فرديات السلة (Indiv.Ar) المتفاضلة من الدرجة

الجدول (11): خصائص النموذج المفسر للإستثمار المباشر للشركات الأجنبية في الجزائر

إحصائية المعلمة المقدرّة	المتغيرات/ الخصائص
46.233(0.001)*	Constante
2.632 (0.000)*	LnGDP
5.478(0.001)*	LnEXCH
-2.782 (0.001)*	LnINFL
1.978 (0.000)*	LnOP
0.972	R-Squard

1.424 (0.000)*	DW
15.676 (0.000)*	ANOVA-Fisher
6.94 (0.000)*	Test White (obs*R-Squard)

- القيم بين قوسين تشير معنوية متغيرات الدراسة* متغيرات لها مستوى دلالة عند 1%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج Eviews9

(LnFDI) والمتغير المفسر (LnOP). وهذا

ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا زاد الإنفتاح الاقتصادي بـ 1% سيرتفع الاستثمار الاجنبي المباشر بـ 1.978%.

- **الدراسة الإحصائية:** تستخدم إحصائية ستودنت (t)

لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار فرضيات المعلمات النقدرة على النحو التالي:

$$H_0: \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = 0$$

فرضية العدم

$$H_1: \alpha_0 \neq \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \alpha_4 \neq 0$$

الفرضية البديلة

عند مستوى معنوية 1% نقارن الإحصائية (t). فإذا كانت أكبر من 2.160 (القيمة الجدولية) بالقيمة المطلقة نقبل الفرضية البديلة، وبالتالي المعلمة لها معنوية إحصائية. وعليه نلاحظ من الجدول أن جميع معالم النموذج لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%.

- تظهر معنوية وجودة النموذج بوضوح من خلال

معامل التحديد (R^2)، الذي من خلاله نلاحظ أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 97.2% من التغيرات التي تحدث في تدفق الاستثمار المباشر للشركات الأجنبية، مما يدل على الارتباط القوي بين تدفق الاستثمار الأجنبي والمتغيرات المفسرة، أما النسبة 2.8% الباقية تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة حد الخطأ.

- **الدراسة الاقتصادية للنموذج:**

• تبين المعلمة الثابتة (α_0) للنموذج أن صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يساوي (46.233) في ظل إنعدام المتغيرات المستقلة الأخرى المحددة للاستثمار.

• معلمة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي (α_1) موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (LnFDI) والمتغير المفسر (LnGDP) وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير الناتج المحلي الإجمالي بـ 1% فإن حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر سيرتفع بـ 2.632%.

• معلمة لوغاريتم سعر الصرف (α_2) موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (LnFDI) والمتغير المفسر (LnEXCH)، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث أن تغير سعر الصرف بـ 1% يؤدي إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر بـ 5.478%.

• معلمة لوغاريتم معدل التضخم (α_3) سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (LnFDI) والمتغير المفسر (LnINFL) وهذا ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث أن انخفاض معدل التضخم بـ 1% يؤدي إلى زيادة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 2.782%.

• معلمة لوغاريتم الإنفتاح الاقتصادي (α_4) موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع

وتشريعات الإستثمار، بالإضافة إلى توقيع العديد من الإتفاقيات الثنائية وتقديم مجموعة من الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب، والقيام بالعديد من الإصلاحات الإقتصادية بهدف تحسين المتغيرات الإقتصادية الكلية. وعليه، وصلنا من خلال هذه الدراسة على النتائج التالية:

- يعتبر التضخم، وسعر الصرف، والنمو الإقتصادي، والإنفتاح الإقتصادي من أهم المتغيرات الإقتصادية الكلية للدور والأثار التي تخلفها على الإقتصاد الوطني عموماً والإستثمار المباشر الأجنبي خصوصاً؛

- تتوقف جاذبية الدول على مدى كفاءة محددات مناخها الإستثماري، وما مدى تأثيرها على مسار وقرار إستثمارات الشركات الأجنبية؛

- أثبتت البيانات الإحصائية الصادرة، أن حصة الجزائر من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضعيفة. وعليه، فالإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يرقى للمستوى المطلوب؛

- قطاع الصناعة يتميز بنوع من الزيادة المستمرة في جذب إستثمارات أجنبية مباشرة، وهذا يعود إلى قطاع المحروقات الذي يجذب حصة الأسد من الإستثمارات الصناعية للأجانب في الجزائر؛

- جميع ملعمات النموذج القياسي لها دلالة إحصائية وتوافق منطق النظرية الإقتصادية. حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، الإنفتاح الإقتصادي بـ 1% يؤدي إلى نمو تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بـ: 2.632%، 5.478%، 1.978% على التوالي، وإنخفاضه بنسبة 2.702% عند ارتفاع معدل التضخم بنسبة 1.1%.

- يبين النموذج القياسي أن 97.2% من التغيير الحاصل في الإستثمار الأجنبي المباشر، تفسره التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، التضخم، الإنفتاح الإقتصادي في حين أن

- نلاحظ أن قيمة داربين واتسون تساوي 1.424. وبالنظر إلى جدول داربين واتسون عند معنوية 5% نجد أن: $dl=0.82$ و $du=1.87$ ، وبالتالي تكشف الإحصائية عن عدم القدرة على تحديد وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية لأنها محصورة في المجال $[du-4, du]$.

- من إختبار وايت (White) نلاحظ ان قيمة الإحصائية المحسوبة (6.94) أقل من الإحصائية المجدولة (7.88) وبالتالي نقبل فرضية العدم، وبالتالي ثبات التباين.

الخاتمة:

شكلت ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر مجالاً خصياً لكثير من الأبحاث والدراسات التي عنت بتأصيل الظاهرة، وتحديد مختلف جذورها وأبعادها. وتعتبر هذه الظاهرة من أهم ظواهر رؤوس الأموال التي شهدت تطورات كبيرة خلال السنوات الأخيرة، والتي ساهمت في موجة العولمة والتقدم التكنولوجي الهائل. فأصبح الإستثمار الأجنبي أحد أهم ركائز التنمية في بلدان العالم عموماً وفي الدول النامية بشكل خاص. فقد تساقطت الحواجز الواحدة تلو الأخرى أمام تقدم الشركات المتعددة الجنسية. وفي المقابل لم تترك الحالة الإقتصادية والمالية المتدهورة أمام البلدان النامية الكثير من الحلول البديلة لفتح إقتصاداتها للإستثمار الأجنبي المباشر بمختلف أشكاله واعتماده كمصدر للتمويل وتنمية الإقتصاد المحلي. والسبب في ذلك يرجع إلى تصاعد أزمة المديونية الخارجية مع مطلع الثمانينات، وما صاحبها من تعثر في السداد، واهتزاز الثقة الدولية، وارتفاع تكلفة الإقتراض الخارجي من حيث سعر الفائدة وفترة السداد، ومدة القرض والضمانات اللازمة.

وباعتبار الجزائر من الدول النامية التي تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية واكتساب حصة في السوق الدولية، فقد عملت على الإنفتاح الخارجي وتوفير المناخ الملائم لتوطين الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال إدخال العديد من التعديلات على قوانين

countries: Is Africa different?, world development, vol30, N1, 2002, p 110.

4-Dawn.H & Nigel.P, **The determinants and impact of foreign direct investment in the transition economies: a panel data analysis**, national institute of economic social research, 4:London, 1998, p

5-Yong.T & Tuck.C, **The determinants of inward foreign direct investmen: the case of Malaysia**, business and economics, discusion paper 22/09, 3.:2009, p

6-Harinder.S & Kwan.J, **Some new evidence on determinants of foreign direct investment in developing countries**, policy research working, 5. :paper1531, the world bank, November1995, p

7-Erdal.D & Mahmut.M, **Determinants of foreign direct investment flows to developing countries, a cross-sectional analysis**, prague economic paper, 360.:N4, 2008, p

8- حسن بن رقدان الهجوج. **إتجاهات ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي**. مؤتمر الإستثمار والتمويل. شرم الشيخ. 5-8 ديسمبر 2004. ص.: 64

9-Priyanka Sahni, **Trends and determinants of foreign direct investment in India: an empirical investigation**, IJMT, vol 145.:2012, p 2, August

10- أميرة حسب الله محمد. **محددات الإستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية - دراسة مقارنة (تركيا- كوريا الجنوبية- مصر)**، الدار الجامعية. مصر. 2005. ص.:37

11- طالب محمد. **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا. العدد 06. 2009. ص.:316

110.:12-Elizabeth Asiedu, op.cit, p

13-Guerid Omar, **L'investissement direct étranger en Algerie : Impacts, opportunités et entraves**, recherches économiques et managérial, 39.:N°3 Juin 2008, p

14-مبارك بوعشة ونسرين برجى. **الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات في الجزائر**. مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية. العدد 31. 2012. ص.:72

15-بودرامة مصطفى، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات**. مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير. العدد 09. 2009. ص.:191

2.8% الباقية تعود إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج؛

التوصيات والإقتراحات: بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة يمكن عرض الإقتراحات التالية:

- تطوير الإطار القانوني والمؤسساتي المتعلق بالإستثمار الأجنبي. وتطوير الرؤية والشفافية للتشريعات الوطنية المتعلقة بالإستثمار، وسد الثغرات التشريعية والتنسيق بين مختلف الهيئات المكلفة بالإستثمار؛

- إعطاء الأولوية لقطاع الخدمات في النشاطات والبرامج الهادفة إلى جذب الإستثمارات المباشرة للشركات الأجنبية. لأن هذا القطاع صار يجذب أكثر من 65% من التدفقات العالمية للإستثمارات الأجنبية؛

- تطوير القطاع المالي والمصرفي من خلال إعادة هيكلته على أسس إقتصادية. تخرج البنوك الجزائرية من الأعمال البنكية التقليدية. لأن تطوير هذا القطاع يساهم في رفع معدلات الإدخار، وبالتالي عند تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر يعمل على رفع قيمة الإستثمار المحلي. وبالتالي زيادة الإنتاجية. وبالتالي رفع معدلات النمو الإقتصادي؛

- تشجيع الإستثمار في القطاعات الحيوية الأخرى والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات؛

قائمة الهوامش:

1-Wong Hock tsen, **The determinants of foreign direct investment in the manufacturing industry of Malaysia**, journal of economic cooperation , 98.:2005, p

2-Miroslav.M & Iliya.T, **Do central and eastern European countries possess FDI advantages to more developed western countries?**, Draft, 6.:Chicago, August, 2012, p

3- Elizabeth Asiedu, **On the determinants of foreign direct investment to developing**

Wong Hock tsen, **The determinants of foreign direct investment in the manufacturing industry of Malaysia**, journal 98., 2005, p26of economic cooperation

Miroslav.M & Iliya.T, **Do central and eastern European countries possess FDI advantages to more developed western countries?**, Draft, Chicago, August, 2012, p 6.

Elizabeth Asiedu, **On the determinants of foreign direct investment to developing countries: Is Africa different?**, world 110.:development, vol30, N1, 2002, p

Dawn.H & Nigel.P, **The determinants and impact of foreign direct investment in the transition economies: a panel data analysis**, national institute of economic social 4.:research, London, 1998, p

Yong.T & Tuck.C, **The dterminants of inward foreign direct investment: the case of Malaysia**, business and economics, discusion 3.:paper 22/09, 2009, p

Harinder.S & Kwan.J, **Some new evidence on determinants of foreign direct investment in developing countries**, policy research working, paper1531, the world bank, 5.:November1995, p

Erdal.D & Mahmut.M, **Determinants of foreign direct investment flows to developing countries, a cross-sectional analysis**, prague economic paper, N4, 2008, 360.:p

Priyanka Sahni, **Trends and determinants of foreign direct investment in India: an empirical investigation**, IJMT, vol 145.:2012, p 2, August

Guerid Omar, **L'investissement direct étranger en Algerie : Impacts, opportunités et entraves**, recherches économiques et 39.:managérial, N°3 Juin 2008, p

Doing Business 2016, Understanding regulations for small and medium-size enterprise, 11th edition, a World Bank group 37.:corporate flagship, p

Doing Business 2016, Understanding regulations for small and medium-size enterprise, 11th edition, a world bank group 37.:corporate flagship, p

UNCTAD, **world investment report 2016, 2013, 2004, 2000.**

* تتمثل في: التعليم والتدريب. كفاءة السوق. كفاءة اليد العاملة. تطور السوق المالي. الجاهزية التكنولوجية. حجم السوق.

** نجاعة الأعمال. الابتكار.

*** وضع المؤسسات. البنية التحتية. بيئة الإقتصاد الكلي. الصحة.

قائمة المصادر المراجع:

1- المراجع باللغة العربية

1- أميرة حسب الله محمد. **محددات الإستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية - دراسة مقارنة (تركيا- كوريا الجنوبية- مصر)**, الدار الجامعية. مصر. 2005. ص36.

2- طالب محمد. **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا. العدد 06. 2009. ص316.

3- حسن بن رfidان الهجوج. **إتجاهات ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي**. مؤتمر الإستثمار والتمويل. شرم الشيخ. 5-8 ديسمبر 2004. ص:64.

4- مبارك بوعشة ونسرين برجي. **الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات في الجزائر**. مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية. العدد 31. 2012. ص:72.

5- بودرامة مصطفى، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات**. مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير. العدد 09. 2009. ص:191.

ب- المراجع باللغة الأجنبية

6- Naraganamurthly Vijayakumar, **Determinants of FDI in BRICs countries: a panel analysis**, journal of business science and 5.:applied management, vol5, 2010, p

7- Sandrina Berthaut.M, **The determinants of foreign direct investment: what is the evidence for Africa?**, UNISUL, vol2, N1, june 91.: 2009, p

8- Z. Soumia & B. Abderrazzak, **The determinants of foreign direct investment and their impact on growth: panel data analysis for AMU countries**, international journal of innovation and applied studies, vol2, 303.:N3, March2013, p

Klaus Shwab, **The global competitiveness -21**
, 2015/2014.5/2016report 201

UNDP, **Human development report -22**
2015, 2014.

Transparency international, **Corruption -23**
perception index 2015, 2014.

Kof, **Index of globalization 2015, 2014 -24**

Des **2014,15- Doing Business 20 -25**
réglementations intelligentes pour les petites et
moyennes entreprises, 10e Edition, La Banque
Mondiale, p3.